

جعل الفعل بين العار والمفعول معه ولو بالظواهر وان جاز
 الفصل بين العار والمفعول معه ومعلوم في الترتيب العار وهذا المفعول
 معه منزلة الجار والمجرور ذكره في وجوب ذكر هذه العار وان لم يذكر
 في العربية حذف العار والمفعول معه في المعنى **فعل** التي بمعنى
 مع أي التي للتخصيص على مصاحبة ما بعد ما لم يعمل العامل
 السابق أي مقارنته في الزمان سواء بشر في الحكم كجئت
 وزيد أو لا استعير المأوى خشية وبذلك فارقنا العطف
 فأنما تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان
 وإن وجد في نحو كل رجل وصنعتة ذكره شارح التاجع فلو
 لم تكن التخصيص بما على المصاحبة لذهب ما قبلها وصححت
 لسلطة العامل على ما بعدها كما في من زيدا أو عمرا كانت
 للعطف اتفاقا كما قاله الدمايني وما خرج بالتي بمعنى مع
 بالمعنى السابق نحو زيدا أو عمرا وخلقت أكبر والسيف
 فأنزل العار في مثل هذا مفعول له لا مفعول معه لأن
 الغية في مثل مستغادة ما قبل العار وإنما فأنما لم والعطف
 فتدبر **فعل** ذات فعل هذا المفعول من قوله الاتي ففعل تهاو
 إلى اسم أو اسم يشبهه أي في العمل ومنه اسم الفعل يدل على
 متبناه بدلتا في واستغنى الصفة المشبهة والفعل
 التفضيل فلتنظر وجهه ثم رأيت في المعنى ما يوجد منه
 وجهه حيث قال وقد اجتر في حسنة وزيد ارفعهم كونا
 زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به فأنما وبحت وهو
 الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس
 ما يعمل في المفعول **فعل** ما فيه معنى الفعل وحروفه
 يعمل

لذلك عليه متبناه فبالتالي بعد في قتل وقدر أثار المص إلى هذه
 الشروط بالثال **فعل** كأي نحو أي كالتالي الموار في فعله فزاد
 المفعول كاد فصار لفرقه بعبارة تأتي الموار بالطريق وإن الأما
 بنحو أي غير سري من بقية العوارم وعقل البعض من هذه
 الدققة وهي بقا عطا العتود بالثال مع زيادة ما يقال
 كان الأظهر عدم زيادة كما وكلفنا الظرف وهم مفرقه في نحو
 وقد المنصب بنا على طريقة المص من إعطاء العتود بالثال
 فيكونا مشرا إلى بقية العتود التي ذكرها الس **فعل** سري
 والطريق بعبارة أنه لا يشترط في لقب الاسم على أنه مفعول
 معه يجوز عطفه من حيث المعنى على ما قبله وهو كذلك
 خلافا لابي جني اه سم ومما لا يقع فيه العطف استعير المأوى
 والخشبة أما كان استعير بمعنى ارتفع فان كان بمعنى لتأوي
 أي لتأوي به المأوى والخشبة في العطف فأنما يصح فيه العطف
فعل وثبت بالمفعول **فعل** أي لسبب كونه مفعولا معه
 ولم يقل فاضا لأن المصدر مخبر به في العطف وغيره **فعل**
 وتكرب اليك أي تكرب تكرب كما قيل بذلك ابن هاشم وعليه
 فالمراد بالاسم في التكرار الاسم المرفوع وقال جفند المرفوع
 ليضرب إذا تكرب في ذلك في غير تكرب ولا لانه اسم تأويل
 فينصب أي يكون مفعولا معه وبه مرجع بعضهم اه والاول
 ظاهر فيصير الس لا ظاهر ان العار في الثال بمعنى مع وهي
 انما تكون بمعنى مع على المنصب بما قبله **فعل** فان
 تأتي العار في الاول فعل الخ في ان تأتي العار في الاول
 جملة ايضا قد يقال لما كانا احد في الجملة في الاول غير ظاهر